

تتطلب التنمية الزراعية المستدامة ما يلي:

- أن تعكس أسعار الغذاء بدقة:
 - كامل تكاليف الأرض والماء والطاقة والموارد الأخرى اللازمة لإنتاج الغذاء (الاستدامة البيئية)؛
 - وأن تكون الأجور والإيرادات اللازمة للأسر المزارعة الضعيفة فوق عتبة الفقر وأن تظل في ذلك المستوى (الاستدامة الاقتصادية)؛
- وأن تكون ثمة شبكات للأمان الاجتماعي لضمان أن تكون تلك الأطعمة الغذائية ميسورة التكلفة، لاسيما بالنسبة للأسر المعيشية المستهلكة الصافية للغذاء (الاستدامة الاجتماعية)؛
- وأن تكون ثمة استثمارات كبيرة للدولة والمخمين في التنمية الريفية، بما فيها خدمات الإرشاد الزراعي، والنقل الريفي والهياكل الأساسية للأسواق، واتخاذ تدابير للحد من هدر الأغذية والمنتجات الزراعية؛
- وتوسيع نطاق برامج الشهادات الخضراء، والتوسيم الأخضر، والتجارة العادلة، وغيرها من البرامج الرامية إلى تعزيز تحفيز صغار المزارعين على المشاركة في 'سلاسل القيم الخضراء'.

وكثيرا ما تتوقف فرص صغار المزارعين في الحصول على دخل على إمكانية حصولهم على الأرض والماء وغيرهما من الموارد، وهي إمكانية لا تحميها النظم القانونية الوطنية دائما حماية كاملة. ويمكن ضمان هذه الإمكانية من خلال بذل جهود لحماية حقوق صغار المزارعين (مثلا عن طريق **مبادرة التمكين القانوني للفقراء** التي بادر إليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي)، وعن طريق إقامة روابط تجارية قوية وعميمة الفائدة بين صغار المزارعين والمؤسسات التجارية الكبيرة.

الاستثمار من أجل إنهاء الهدر في إنتاج الغذاء واستهلاكه

إن إدخال تحسينات مستدامة على حالة الأمن الغذائي والتغذية يتطلب الحد من الهدر الواضح في كل مراحل إنتاج الأغذية وتجهيزها واستهلاكها؛ كما يتطلب زيادة فرص حصول الأسر المعيشية الضعيفة والمستوردة للغذاء على الإمدادات الغذائية بكلفة ميسورة. وينبغي أن تُدرج الأهداف الوطنية للحد من الجوع وتحسين التغذية الغايات

يمكن القضاء على الجوع - إذا

كانت التنمية الزراعية مستدامة

في أعقاب الزيادة الكبيرة في أسعار الغذاء على نطاق عالمي خلال فترة 2007-2011، يعاني ما يقارب بليون شخص في الوقت الراهن من نقص في التغذية ويواجهون حالة خطيرة من انعدام الأمن الغذائي. غير أن للحكومات سلطة القضاء على الجوع وسوء التغذية وجعل الحق في الغذاء واقعا ملموسا. وهذا ما يقتضي زيادة توفير الأطعمة المغذية - عن طريق تكتيف الإنتاج والحد من الهدر - وإتاحة فرص الحصول عليها، عن طريق تحسين طريقة تشغيل أسواق الغذاء والأسواق الزراعية محليا ووطنيا وعالميا.

غير أن من المتوقع أن يتزايد سكان العالم من 6.8 بلايين نسمة في الوقت الراهن إلى 9 بلايين بحلول عام 2050. ومن المتوقع أن يتزايد الطلب العالمي على الغذاء بمعدل 70 في المائة خلال هذه الفترة، لأن نمو الدخل في البلدان النامية سيشجع للعديد من الأسر المعيشية زيادة استهلاك الأغذية زيادة ملموسة. وعندما يسعى المنتجون إلى تلبية الطلب المتزايد على الغذاء، فإنهم سيزيدون من الضغط على الموارد الطبيعية (المياه، والأرض، والطاقة، ومصادر السمك) وعلى خدمات النظم الإيكولوجية، ولاسيما في مناطق العالم ذات النظم الإيكولوجية الهشة. ومن ثم، فإن الزيادة في إنتاج الغذاء واستهلاكه يلزم أن تتم بطريقة مستدامة.

ومن المرجح أن يتحقق هذا النمو إذا تم التركيز في آن واحد على مواجهة تحديات الأمن الغذائي المباشرة وعلى تعزيز قدرة التحمل الطويلة الأجل في مجال إنتاج الغذاء. وتكتسي أهمية بالغة قضايا شبكات الأمان الاجتماعي للأسر المعيشية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، كما يكتسي أهمية تحسين إدارة مخاطر المحاصيل، وتوفير فرص الحصول على التمويل، وتطوير القدرة المؤسسية لمنظمات منتجي الأغذية والمنتجين الزراعيين - بما فيها تعاونيات صغار المزارعين. ولذلك فإن الحد من انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي في وقت تتزايد فيه الأسعار وتشتد تقلباتها يتطلب تطبيق نهج تدرج على الدوام الدعم الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للمنتجين والمستهلكين على حد سواء.

ولصغار المزارعين مكانة محورية في التنمية الزراعية المستدامة، والحد من الفقر في الريف، وإنهاء الجوع. فثلاثة أرباع فقراء العالم يعيشون في المناطق الريفية. ويزاول الزراعة 2.5 بليون من سكان الأرياف، حيث يعيش 1.5 منهم في أسر معيشية لصغار المزارعين. ولما كانت ضيعات صغار المزارعين والمؤسسات الصغيرة - التي تدير الكثير منها نساء - تشكل معظم الإنتاج الزراعي الأولي، فإنها ينبغي أن تشكل محور سياسات الأمن الغذائي والتغذية.

للمجتمعات المحلية الريفية المعزولة عن طريق مصرف هاسبنك **XacBank** وذلك بفضل استثمارات مسبقة كبيرة في تدريب الموظفين وفي تكنولوجيات المعلومات.

• تخفيض الهدر إلى أدنى حد في إنتاج الأغذية وتجهيزها واستهلاكها؛

• والتوفير المتسق للأطعمة المأمونة والمغذية والتي يتم إنتاجها بطرق مستدامة وتتاح في كل الأسواق المحلية؛

• واتخاذ تدابير لإنهاء إزالة الأجرأج؛

• وتعميم الاستفادة من شبكات الأمان الاجتماعي لفائدة الأسر المعيشية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي؛

• وإنهاء سوء التغذية المزمن (توقف النمو وفقير الدم).

وفي العديد من الحالات، سيتطلب القضاء على الجوع استثمارات كبيرة من القطاع العام (من الجهات المانحة ومن الحكومات أيضا) ومن القطاع الخاص. وفي البلدان النامية، تكنسي أهمية بالغة الاستثمارات الممولة من الدولة ومن الجهات المانحة في خدمات الإرشاد الزراعي، وفي تحسين فرص الحصول على التمويل، وفي النقل الريفي والمباكل الأساسية للأسواق. كما يكتسي أهمية بالغة اتخاذ تدابير لخفض الخسائر في المحاصيل في مرحلي التحضير وتجارة الجملة من مراحل سلسلة القيمة.

ومع تنامي اهتمام المستهلكين بالإنتاج والاستهلاك الزراعيين المستدامين، يتوقع أن تتزايد فوائد المشاركة في 'التوسيم الأخضر' والتجارة العادلة، وغيرها من البرامج المماثلة. ولذلك فإن تسريع وتيرة التقدم المحرز في الحد من الفقر في الأرياف يتطلب مساعدة الأسر المعيشية الريفية على المشاركة في هذه البرامج.

ومن المستبعد أن تحدث زيادات في استثمار القطاع الخاص في الزراعة وتحضير المنتجات الغذائية إذا لم يسمح للأسواق ونظم التجارة بالعمل بفعالية. وهذه يعني، في جملة أمور أخرى، السماح بأن تعكس أسعار الأغذية التكاليف الحقيقية للماء والأرض والطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية المستعملة في إنتاج الأغذية، وذلك لتشجيع الحفاظ على رأس المال الطبيعي وتمكين المزارعين وعمال الزراعة من كسب إيرادات وأجور لائقة. ويعني أيضا تخفيض الإعانات المقدمة للصادرات الزراعية والتي تستبقيها البلدان المتقدمة النمو، مما يشوه الأسواق العالمية للأغذية ويجد من إمكانيات الإنتاج الزراعي المحلي في البلدان النامية.

ليست هناك نماذج موحدة للزراعة المستدامة - لكن إشراك

المجتمعات المحلية الريفية أمر لا محيد عنه

لا توجد ثمة خطة وحيدة للزراعة المستدامة والأمن الغذائي، كما لا توجد أي مجموعة من الإجراءات التي يمكن تطبيقها عالميا. غير أن بالإمكان تكييف الحوافز على الصعيدين المحلي والوطني لتشجيع الاستدامة. وبالتالي فإن ثمة حاجة إلى أن تعمل المجتمعات المحلية على تحديد وتصميم وتنفيذ السياسات والبرامج والممارسات الزراعية المستدامة. وكثيرا ما تكون ثمة حاجة إلى دعم التطوير المؤسسي للتعاونيات والجمعيات التجارية المحلية، والبلديات الريفية إذا أريد للمجتمعات المحلية أن تقوم بهذا الدور. ففي منغوليا مثلا، تأتي إشراك تعاونيات الادخار المحلية في تقديم خدمات التمويل الصغير

ما العمل للقضاء على الجوع في العالم؟ إنهاء الهدر في الزراعة وإنتاج الأغذية - واستهلاكها.

• يضع أو يُهدر كل عام ما يقرب من ثلث الغذاء المنتج عالميا للاستهلاك البشري (أي نحو ١,٣ بليون طن) بسبب تفشي نقص الكفاءة الذي يشوب سلسلة الإمداد بالغذاء.

• تعادل الأغذية التي يهدرها المستهلكون في البلدان المرتفعة الدخل (٢٢٢ مليون طن) مجموع الإنتاج الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تقريبا (٢٣٠ مليون طن). ومن شأن تخفيض هذا الهدر بالثلث أن يخفف بصورة ملموسة الأسعار التي تستورد بها البلدان غير الآمنة غذائيا المواد الغذائية.

• وتتساوى البلدان الصناعية مع البلدان النامية في كميات خسائر الأغذية. بيد أن أكثر من ٤٠ في المائة من خسائر الأغذية في البلدان النامية يحدث في مرحلي التحضير والتخزين اللاحقتين للحني (مثلا، الحبوب التي تأكلها القوارض في المخازن). فهذه مسألة إنتاج وإمداد.

• وعلى العكس من ذلك، فإن نسبة تفوق ٤٠ في المائة من الأغذية، في البلدان الصناعية، تُفقد في مرحلي البيع بالتجزئة والاستهلاك. وهذا يعني أن الغذاء غير المستهلك ينتهي به المطاف في حاويات القمامة أو بالأسواق التجارية الكبرى أو في علبه القمامة في البيت. وهذه مسألة استهلاك.

• فهل تريد القضاء على الجوع في العالم؟ عندما تزور سوقا تجاريا في المرة القادمة - فكر على نطاق عالمي وتصرف على نطاق محلي. واخبر صديقنا.

اقتبس بتصريف من: [المناعة للإنسان وللكوكب معا: أفضل خيار](#) (تقرير فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية، كانون الثاني/يناير 2012، الصفحة 50).

معلومات جهة الاتصال: هيني ميسترز، أخصائية السياسات، مكتب السياسات الإنمائية بالبرنامج الإنمائي (Hannie Meesters @undp.org).